عقب تكاثر اعمال الغش في التوكيلات ! واعلنت ان القيم على ممتلكات الغائبين سيستخدم صلاحياته وفق القانون ·

لم يكن الهدف من وراء السياسة الجديدة حماية ممتلكات الغائبين من اعمال الغش ، حتى عودة هؤلاء الغائبين ، وانما مصادرتها لحساب المستوطنات التي تظهر في اماكن مختلفة من الضفة الغربية ، خاصة وان هذا التوجه الجديد رافق اعمال المصادرة القائمة ليس ضد « الغائبين » وانما ضد « الحاضرين » وزامن ظهور مخطط لاقامة ست مدن في الضفة الغربية للمستوطنين اليهود · هذا فضلا عن ان المصادر الاسرائيلية نفسها اعترفت بان السياسة الجديدة تعني مصادرة ربع مليون دونم من الاراضي بالاضافة الى الممتلكات الاخرى كالبيوت والحوانيت ·

وقد تصدى المواطنون العرب من اصحاب الاراضي سواء « الغائبون » منهم او حاملوا التوكيلات او «الحاضرون» للسياسة الجديدة · ففي منطقة حارس حيث اقدمت سلطات الاحتلال على مصادرة مساحات واسعة من الاراضي ـ تضاربت المعلومات حول حجمها ـ ارسل رئيس المجلس القروي لحارس عبد الجليل صالح مذكرة الى الحاكم العسكري في نابلس احتج فيها على مصادرة « عشرة الاف دونم من اراضي القرية » وفق ما ذكرته هآرتس (١٩ـ٥ـ٧٨) والتي نقلت عن جهات وصفتها بالامنية انه جرى مصادرة حوالي الف دونم لصالح المستوطنة الاسرائيلية التي تحمل اسم « حارس » · وقد اعترفت سلطات الاحتلال بعد ذلك وكرد على صحيفة هآرتس ان مساحة الاراضي المصادرة هناك ٣١٢ دونما فقط ·

كما وتحرك سكان قرية النبي صالح ودير نظام بواسطة المحامي الياس خوري للدفاع عن اراضيهم التي تها اليهم · وتوجه المحامي الى الاسرائيلي طالبا « امتثال وزير الدفاع الاسرائيلي والحاكم العسكري العام للضفة الغربية والحاكم العسكري لمنطقة رام الله امام محكمة العدل العليا في القدس » وابداء الاسباب التي تدفع بجنود الجيش الاسرائيلي لمنع موكليه من دخول اراضيهم · وطالب ايضا بازالة الاسلاك الشائكة التي طوقوا بها منطقة تبلغ مساحتها ٢٠٠ دونم ، وعدم مضايقة اصحاب الارض ومصادرة اراضيهم لاقامة المستوطنات عليها · واستند المحامي في مذكرته على نصوص من القوانين الدولية القاضية بمنع اية سلطة محتلة اجراء تغييرات على الوضع القانوني وعلى طبيعة المناطق التي تحتلها ·

ويعتبر هذا الطلب الموجه الى «القضاء» الاسرائيلي الاول من نوعه في المناطق المحتلة · ومن الجدير بالذكر ان « محكمة العدل العليا » استجابت لطلب المحامي ·

لم يكتف اصحاب الاراضي بالتوجه الى القضاء الاسرائيلي بل بعثوا ايضا بمذكرات الى قناصل الدول الاجنبية في القدس ·

الى جانب ذلك ،ظهرت حركة احتجاجات واسعة في الضفة الغربية وخاصة في مناطق القدس ورام الله وبيت لحم ضد القرار الخاص بالغاء التوكيلات · ففي بيت لحم عقد اجتماع شعبي كبير خلال النصف الثاني من ايار الماضي ، قرر فيه المجتمعون مطالبة سلطات الاحتلال بالتراجع عن القرار المذكور · كما ونظم اصحاب الممتلكات الموجودون في اوروبا الغربية وامريكا اللاتينية حملة احتجاجات